

السياق الصوتي المتحرك و ثبات الأنظمة في العربية

د. خالد شاكر حامد
الأستاذ المساعد في كلية الإعلام / الجامعة العراقية
بغداد- العراق
Khalidiraqi155@gmail.com

الخلاصة

تقدّم هذه الدراسة رؤيةً جديدةً لتفسير التغيّرات الشكلية التي تُحدثها العلاقات السياقية الصوتية من إدغام وحذف وإسكان واختصار كميّ في التركيب اللغوي العربي. ومن هنا فقد أخذت الدراسة بالجانب الصوتي وأغفلت كل قيمة لهذه الظواهر على المستويين الصرفي والنحوي، وزاوجت بين أفكار القديم والحديث، فاعتمدنا التراث كمادة علمية تدفعنا إلى قضايا البحث عن الظواهر السياقية في ضوء معطيات علم الصوت الحديث. إن سلوك الأصوات في التشكيل الموقعي يُمكن أن يكون له دورٌ على المستوى النحوي قاعدةً واستعمالاً وتفسيرًا من خلال تلك الظواهر؛ لذلك اعتمدنا في إبراز القيمة الصوتية لتلك الظواهر على أساس مراعاة فكرة النظام الثابت والسياق الصوتي المتحرك، فأخذت الظواهر المدروسة تُقدّم الحلول لما قد يكون بين النظام والسياق من تناقض.

Mobile Audio Context and Stability of Systems in Arabic

Ph.D.Khalid Shakir Hamid
Assistant Professor at the Faculty of media/ Iraqiya University
Baghdad-Iraq

ABSTRACT

This study presents a new vision to explain the morphological changes that are made by the contextual relations of sound and the deletion and housing and quantitative reduction in the Arabic syntax. Hence, the study took the acoustic side and ignored all the value of these phenomena at the morphological and grammatical levels, and was mixed between the ideas of ancient and modern, and adopted heritage as a scientific material that leads us to the issues of search for contextual phenomena in the light of the data of modern sound science. The behavior of sounds in the on-site configuration can have a role at the grammatical level in the rule, use and interpretation through these phenomena. Therefore, we relied on highlighting the sound value of these phenomena on the basis of taking into account the idea of the fixed system and the moving audio context. So the studied phenomena provided solutions to the contradiction that may be between the system and the context.

المقدمة

لم يتحرر نحاة العربية جهداً في استقراء كلام العرب وجمع شواهدِه والانتهاه بقواعد تضبط اللسان العربي وتُنظّم الأداء اللغوي. ووضعوا نصب أعينهم الهدف التعليمي للأخذ بما كان جارياً مُطرداً، وترك ما كان نادراً أو شاذاً. وبعد انتهاء النحاة من وضع أسس التراكيب اللغوية في منظومة متكاملة، ثمّلتها جُملةً من القواعد في العربية، صار لهذه القواعد سلطاناً على كثيرٍ من النحاة واللغويين، ولاسيما نحاة البصرة. لكن ثمة مخالفاتٍ سياقية خرجت على نظام القاعدة الثابت، فبرزت نتيجة هذا التناقض بين النظام والسياق ظواهر ذات طبيعة صوتية قدّمت حلاً لهذا التناقض، نظر إليها النحاة في الغالب نظرةً نحويةً خالصةً من دون أن تستوقفهم كثيراً أثر الظاهرة الصوتية في إحداث التغيرات النحوية، على الرغم من أنّ تولد التراكيب وتحويلاتهما تجري على أنساقٍ صوتيةٍ مُحددة، وأنّ الظاهرة النحوية في كثيرٍ من تجلياتها تتحكّم بها هذه الأنساق، مثلما تستدعي الجمل والتراكيب كلّ ما يلائمها من توظيفٍ للأصوات. ولعلّ القضايا المستعرضة في هذه الدراسة تُبيّن حركية السياق الصوتي في التركيب، والذي ينتج عنه ظواهر صوتية في صورٍ متعدّدة في النظام النحوي، وإذا أردنا فهم حقيقة النظام النحوي لأبَد من جعل تلك الظواهر جزءاً من النظام اللغوي عن طريق الربط بين التركيب والصوت.

ظاهرة الإدغام

شاعت في كُتب التراث مصطلحاتٌ عديدةٌ للتعبير عن التغيرات الناجمة عن تجاور الأصوات. ولعلّ مصطلح الإدغام هو من أكثر المصطلحات شيوعاً.

الإدغام لغةً: الإدخال، فيُطلق على دخول شيء في مدخلٍ ما⁽¹⁾، ويُقال: أدغمت الشيء في الشيء إذا أدخلته فيه⁽²⁾.

أما في الاصطلاح، فمعناه: إدخال صوت في آخر حتّى يصيرا من موضع واحد، ويجمعهما عملٌ واحدٌ كشأن الحرف المُشدّد⁽³⁾، والأصل الإظهار، وإنما يلجأ إلى الإدغام لتجنّب الثقل في النطق⁽⁴⁾.

ساوى ابن جني بين الإدغام والتّقريب بقوله: ((قد ثبت أنّ الإدغام المألوف المعتاد إنّما هو تقريب صوتٍ من صوتٍ))⁽⁵⁾، والإدغام عنده نوعان: أحدهما الإدغام الأكبر، والآخر الإدغام الأصغر⁽⁶⁾.

أما في اصطلاح المُحدثين فالإدغام هو ((نزعةٌ صوتيةٌ إلى التماثل أي الاتّصاف بصفات مشتركة تُسهّل اندماج أحدهما في الآخر ويقع ذلك خاصةً في الحروف المتقاربة))⁽⁷⁾. ويرى الدكتور عبد القادر مرعي أنّ الإدغام ضربٌ من ضروب المماثلة الصوتية، وهي المماثلة التامة الرجعية⁽⁸⁾. وهذان التعريفان يقتربان من فكرة التّقريب التي نادى بها القدامى.

إنّ بروز ظاهرة الإدغام في المستوى الصوتي ذو غرض قصدي مساره التّخفيف، وتسهيل عملية الأداء النطقي⁽⁹⁾. لقد تناول العلماء ظاهرة الإدغام بوصفها ظاهرةً من ظواهر السياق التركيبيّ يؤدي وظيفة صوتيةً عامّةً، هي الفرار من توالي الأمثال، التي تُعدّ أساس هذه الظاهرة المسماة بالإدغام. فالقيمة الصوتية للإدغام هي اقتصاد الجهد النطقي في الأداء الكلامي، وبذلك تتأثر الوحدات اللغوية في التركيب، فحين يُقرّر النظام أنّ صوت الدالّ مجهورٌ، وصوت الناء مهموسٌ، فإنّه لم يجد سبيلاً لاضطراد ذلك في التطبيق العملي، فعند تجاور الصوتين (الدالّ الساكنة والناء المتحرّكة) تظهر الصعوبة النطقية وتتحدّى محاولة المحافظة على ما قرّره النظام⁽¹⁰⁾. فسرعان ما تنبثق عن ذلك عملية صوتية تزيل عناء الثقل المصاحب لحركة اللسان صعوداً وهبوطاً، كما في: قَعَدْتُ ← قَعْتُ.

نخلص إلى أنّ الإدغام ظاهرةً صوتيةً تدخل في إطار تأثير أصوات اللغة بعضها ببعض⁽¹¹⁾ عند التّشكيل الصوتي، ويتسبّب تجاور الأصوات هذا في بعض الأحيان تعارضاً بين مطالب النظام و حلول السياق والتّطبيق العملي، فتظهر قيمة الإدغام الصوتية بتخفيف النطق والاختصار ليخرج الكلام سهلاً⁽¹²⁾.

لعلّ هذا العرض الوجيز لهذه الظاهرة يضعنا أمام تساؤل هام هو ما مدى تأثير هذه الظاهرة على المستوى النحوي؟

فثمة تحوّل صوتي يمكن أن نلاحظه عندما نتوقّف عند الإدغام التركيبي (الكبير)، هذا التحوّل هو غياب حركات الإعراب، فمن غير الممكن تصوّر حدوث الإدغام بين كلمتين مالم يُحذف الفاصل الحركي بينهما، والحذف هو تسكين الحرف المتحرّك قبل إدغامه، وهذا من شأنه أن يثير مشكلة نحوية؛ لأنّ الحركة لا تُحذف لمسوّغ صوتي حسب، بل لا بدّ من وجود مسوّغ نحوي يتمثّل بالعامل يلغي الحركة إغناءً مُفسّراً⁽¹³⁾، وهذا ما يقرّه النّظام. غير أنّ العامل الصوتي هنا قد تغلّب على العامل النحوي، وقد حدث مثل هذا في قوله تعالى: {شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ} البقرة 185 وبعض الاستعمالات اللغوية المروية روايةً صحيحةً جاءت مخالفةً لقواعد النّظام، إذ حدث فيها خرقٌ نحويٌّ. فقد روي عن أبي عمرو بن العلاء أنّه قرأ (شهرُ رمضان) بالإدغام⁽¹⁴⁾، وهذا الإدغام لا يمكن حدوثه في ظلّ وجود الحركة الإعرابية وهي ضمّة (شهر)؛ لأنّ الحركة تمنع الاندماج الصوتي بين نهاية أولهما وبداية ثانيهما، فسقطت لتلتقي الرّاء مع الرّاء فتصيران صوتاً واحداً فوناتيكيّاً⁽¹⁵⁾.

فهذه الأداءات القرآنية لا يمكن الطعن بها ؛ لأنّها أداءات مروية ومُسندة، إذ ليس من المطلوب أن يوافق السّيق الصوتي صلب النّظام تماماً ، فقد يتنازع العاملان الصوتي والنحوي على التأثير في التركيب، فيغيّر العامل الصوتي في اللفظ، ويفسّر الموقع الإعرابي وظيفه الكلمة في التركيب. قال أبو عمرو الذّاني: ((ولا يُجَلُّ المُعْرَبُ منه بذهاب إعرابه إذا أُسْكِنَ للإدغام وذهب إعرابه... ألا ترى أنّ حركات الإعراب قد تُحذف في الوقف نحو: (قال الله) و (الحمد لله) و شبهه، وتُحذف أيضاً من الأسماء المعتلّة والأسماء المقصورة ... فلا يخلّ المعنى بحذفه في ذلك كلّه، ولا يلتبس وجهه... فكذا في الإدغام مثله سواء))⁽¹⁶⁾. يُفهم من النصّ أنّ دلالة الموقع الإعرابي كافية في حال عدم ظهور علامة الإعراب في الوقف، وكذلك الحال في الحرف المدغم إذا ذهبت علامة الإعراب منه بسبب الإدغام. فإنّ القرينة الإعرابية متعدّدة الأنواع قد تكون سياقية، وقد تكون لفظية، وصوتية أحياناً، ومما هو معروف أنّ النّحو يشمل ما ليس بإعراب، والقرائن الإعرابية جزءٌ من الفونيمات التركيبية الدالة كما أنّ الإدغام جزء منها⁽¹⁷⁾.

ظاهرة الحذف في الصّوامت

الحذف في العربية من أظهر العمليات الصوتية، وأكثرها سيرورةً على الألسنة، فهي ظاهرة من ظواهر التبدّل الصوتي التي تصيب أصوات الكلمة لغرض التّخفيف والسهولة في النّطق⁽¹⁸⁾. والحذف بوجه عام يكثر في كلام العرب إمّا استتقلاً وإمّا لكثرة الاستعمال، بل هو سنة من سنن العربية في كلامها⁽¹⁹⁾. ومردّ الظاهرة يرجع إلى كراهية توالي الأمثال، التي تتناغم مع الدّوق العربي، ولنا أن نُقرّر أنّ الحذف لا ينبغي أن يُفهم ((على معنى أنّ عنصرًا كان موجوداً في الكلام ثمّ حُذِفَ بعد وجوده، ولكن المعنى الذي يُفهم من كلمة الحذف ينبغي أن يكون الفارق بين مقرّرات الفارق اللغوي وبين مطالب السّيق الكلامي الاستعمالي))⁽²⁰⁾. فعند النّظر إلى الأفعال (تولّوا، تتابروا، تلّهى) في قوله تعالى: { وَلَا تَوَلَّوْا عَنْهُ وَأَنْتُمْ تَسْمَعُونَ } (الأنفال 20)، وقوله تعالى: { وَلَا تَنَابَرُوا بِالْأَلْقَابِ } (الحجرات 11)، وقوله تعالى: { فَأَنْتَ عَنْهُ تَلَهَّى } (عبس 10)، نجد أنّ النّظام قد قرّر أنّ التّاء حرف من حروف المضارعة، وأنّ التّفاعل يبدأ بتاء زائدة هي تاء التّفاعل، فأصل الأفعال بحسب مقرّرات النّظام هي: (تتولّوا، تتتابروا، تنزكى)، غير أنّ السّيق الصوتي منح إمكانية حذف التّاء لتجنّب النّطق بالأمثال⁽²¹⁾.

ولتوضيح الأمر وتبيان القيمة الصوتية لظاهرة الحذف التي أتاحتها السّيق نعرض ما يقرّره النّظام في الفعل المضارع المسند إلى ألف الإثنين أو واو الجماعة. فالنّظام يقرّر أنّ الفعل المسند إلى ألف الإثنين مثلاً ينتهي بنون الرّفع، ويقرّر كذلك أنّ توكيد المضارع يجري بنونٍ مشدّدة؛ الأولى ساكنة والثانية متحرّكة. فحصول الأمر توالي ثلاث نونات: نون الرّفع، و نون ساكنة، و نون متحرّكة، كما موضّح في تحليل الكلمة الآتية صوتياً:

أصل الكلمة قبل التوكيد

تَتَّبِعُ + ان ← تَتَّبِعَانِ

تَتَّبِعُ / تَتَّبِعَانِ / تَتَّبِعَانِ / تَتَّبِعَانِ / تَتَّبِعَانِ
ص ح ص / ص ح ص / ص ح ص / ص ح ص / ص ح ص

تَتَّبِعُ + ان + نَنْ ← تَتَّبِعَانِ

تَتَّبِعُ / تَتَّبِعَانِ / تَتَّبِعَانِ / تَتَّبِعَانِ / تَتَّبِعَانِ
ص ح ص / ص ح ص / ص ح ص / ص ح ص / ص ح ص

نلاحظ أنّ توالي ثلاث نونات لا ينسجم والدّوق العربي الذي يتجنّب توالي الأمثال، فحصل الحذف الصّوتي لنون الرّفع (ص ح) وتُرِكَت نونين، أحدهما ساكنة والأخرى متحرّكة، تبدوان معاً في صورة وحدة صوتيّة واحدة مشدّدة⁽²²⁾. فالسّياق الصّوتي أوجب إسقاط نون الرّفع تسهياً للنطق. ويصدق القول على الفعل المضارع المسند إلى واو الجماعة. فذكرت مصادر اللغة أنّ الأصل في الفعل المضارع المتّصل بواو الجماعة وبياء المخاطبة المؤكّدين أن تأتي على صورتها: تَفْعَلُونَنَّ، تَفْعَلِينَنَّ، فاستثقل توالي الأمثال فُحذفت نون الرّفع تخفيفاً، واكتفي بتقديرها، كما واستثقلت الواو والياء فُحذفتا واكتفي بدلالة الضّمة والكسرة عليهما⁽²³⁾.

أمّا حذف النّون فهو نتاج السّياق الصّوتي لتوحيّ الخفة والسهولة في النّطق. أمّا حقيقة حذف الواو والياء فإنّه قد تشكّل مقطع صوتي طويل مرفوض في النّظام المقطعي العربي (ص ح ص) مما أدى إلى تقصير المقطع؛ لذلك فإنّ الواو والياء الصّانيتين قد قُصرتا، والحذف غير التقصير كما موضح في:

الفعل المؤكّد المنتهي بواو الجماعة

تَحْمِلُ + واو الجماعة + النون الثقيلة ← تَحْمِلُونَنَّ ← تَحْمِلُونَنَّ ← تَحْمِلُونَنَّ
ونون الرّفع (نَنْ)

tah/mi/lun/na ← tah/mi/lun/na ← tah/mi/lun/na ← n/na + ū+na + tah/mil
تُحذف نون الرّفع تشكّل المقطع المرفوض تقصير المقطع ما

قبل لتوالي النونات (ص ح ص) يُصار إلى الأخير إلى (ص ح ص).
تقصير حركة (ū) الطويلة .

الفعل المؤكّد المنتهي بياء المخاطبة

تَحْمِلُ + ياء المخاطبة + النون الثقيلة ← تَحْمِلِينَنَّ ← تَحْمِلِينَنَّ ← تَحْمِلِينَنَّ
ونون الرّفع (نَنْ)

tah/mi/lin/na ← tah/mi/lin/na ← tah/mi/lin/na ← n/na + ī+na + tah/mil
تُحذف نون الرّفع تشكّل المقطع المرفوض تقصير المقطع ما قبل

لتوالي النونات (ص ح ص) يُصار إلى الأخير إلى (ص ح ص).
تقصير حركة (ī) الطويلة .

ظاهرة الاختصار الكمي

المقصود بالاختصار الكمي للصوت تقصير الصائت الطويل عندما يقع في موقع يقتضي ذلك، وتأتي هذه الظاهرة بشكل واسع في العربية على مستوى البنية والتركيب⁽²⁴⁾.

تناول اللغويون القدامى هذه الظاهرة تناوياً اعتمد على الجانب الخطي من دون الالتفات إلى الجانب النطقي، وأدرجوا الظاهرة تحت باب التقاء الساكنين⁽²⁵⁾. ويُعد سيبويه أول من تحدث عن هذه الظاهرة في فصلٍ مستقلٍ جاء عنوانه: (هذا باب ما يُحذف من السواكن إذا وقع بعدها ساكن)⁽²⁶⁾. ولم يختلف الأمر عند من تبع سيبويه، فساروا جميعاً على نهجه، فهذا ابن جنّي يدرج الظاهرة في باب الحذف، ويوضح ذلك من قوله: ((... وما حُذف لالتقاء الساكنين نحو: قَمْ و بَع و خَفْ، فحُذِفَت الواو والياء والألف لسكونها وسكون ما بعدها))⁽²⁷⁾. وتكلم علماء التجويد عن الظاهرة في باب (التقاء الساكنين) أيضاً، إذ ثبت عندهم أنّ الساكنين إذا التقيا في كلمتين – ولا يكون ذلك إلا في حالة الوصل – ولا بدّ حينئذٍ من التخلّص من هذا الالتقاء وفقاً لقواعد اللغة العربية، وذلك إما بحذف الساكن الأول أو بتحريكه⁽²⁸⁾.

تعد ظاهرة الاختصار الكمي ظاهرة صوتية يفرضها السياق اللغوي للتغلب على مشكلة من مشاكل تطبيق النظام. فهي نتاج حركة الأصوات داخل البنى التي تولّف التركيب، فالأصوات المجردة كما يرى ماريو باي: ((يتوقّف استعمال كل منها أساساً على موقعه في الكلمة وعلى الأصوات المجاورة لها))⁽²⁹⁾. يُفهم من ذلك أنّ الظاهرة ترتبط بالموقع والمجاورة، عند نقطة اتصال الصائت الطويل بالصائت المتحرك، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: {ذَاقَا الشَّجْرَةَ} (الأعراف 22)، فهنا التقى الألف في آخر كلمة (ذاقا) بحرف ساكنٍ آخر وهو لام التعريف المدغمة بالشين في كلمة (الشجرة)، وحصل نتيجة ذلك الاتصال حذف حرف المدّ المذكور في كلمة (ذاقا) – حسب قول القدامى – ويكون لفظهما هكذا: (ذاق الشجرة)⁽³⁰⁾. ومثل ذلك يكون في حرفي المد الواو والياء. فقد ذهب النحاة واللغويون إلى القول بحذف الألف والواو والياء لاجتماع الساكنين، لاعتقادهم أنّ أصوات المدّ ساكنة مسبوقه بحركة من جنسها⁽³¹⁾. وهذا في الدرس الصوتي الحديث يُعدّ وهماً كبيراً؛ لأنّ أصوات المدّ حركات طويلة، والحركة لا تُنعت بالسكون، ويؤخذ على القدامى في هذا المضمار أيضاً بأنّ صوت المدّ يُحذف وتبقى الحركة دليلاً عليه⁽³²⁾. وحقيقة الأمر في المنظور الصوتي الحديث إنّ ما حدث هو اختصار كمي للحركة الطويلة لتصبح حركة قصيرة، ويمكن توضيح ذلك عن طريق التحليل المقطعي:

ذاقا الشجرة ← ذا + قاش + شَ + جَ + رَ + ةَ
ص ح ح ص ح ح ص ح ح ص ح ح ص ح ح

ذاق الشجرة ← ذا + قَشْ + شَ + جَ + رَ + ةَ
ص ح ح ص ح ح ص ح ح ص ح ح ص ح ح

فالمقطع المكوّن من صامت وحركة طويلة و صامت (ص ح ح ص) غير مرغوب في النظام المقطعي في العربية، فهو خاص بالوقف⁽³³⁾.

ومثل ذلك يُقال في وصل الفعل المضارع المعتل الآخر بالألف كما في (ياأبي الله الظلم) أو بواو كما في (يسمو الطالب بأخلاقه). فإنّ النظام اللغوي يعطي الحركة مدّها الطبيعي، والسيّاق يوجب تقصير الحركة في النطق دون الكتابة، فصرنا نقول: (ياأبي الله الظلم، و يسمُ الطالبُ بأخلاقه).

وفي الإطار نفسه أورد علماء القراءات عند حديثهم عن حذف الياء⁽³⁴⁾ أمثلة قرآنية منها قوله تعالى:

{ وَسَوْفَ يُؤْتِ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا } النساء 146

{ فَمَا نَعْنِ النَّذْرُ } القمر 5.

{ وَإِنَّ اللَّهَ لَهَادِ الَّذِينَ ءَامَنُوا } الحج 54.

فكّل ذلك يندرج في تصوّر سيبويه ومن تبعه تحت باب (ما يُحذف من السواكن إذا وقع بعدها ساكن) (35)، والصحيح أنّ الحركات قد فُصِّرت ولم تُحذف والفرق بين المعنيين كبير جداً (36). ونخلص إلى أنّ حدوث الاختصار الكميّ إنّما جاء للتخلص من الثقل الناشئ عن المقطع (ص ح ح ص) (37) كما موضّح في المثال التحليلي:

تُعْنِ النَّذْرُ ← تُعْ + نِنْ + نُ + ذُرْ
ص ح ص + ص ح ص + ص ح + ص ح

والأصل فيها:

تُعْنِي النَّذْرُ ← تُعْ + نِينِ + نُ + ذُرْ
ص ح ص + ص ح ص + ص ح + ص ح

يطال الاختصار الكميّ أصوات المدّ بوصفها وحدات صوتيّة نحوية أيضاً أي عندما تشغل موقعاً نحوياً مستقلاً وليست جزءاً من الكلمة (38). وهذا يؤشّر قيمة السياق الصوتي وتجاور الأصوات وتأثير بعضها ببعض، بغضّ النظر إن كانت أصوات المدّ تمثّل وحدات صوتيّة - كما ذكرنا سابقاً - أو تمثّل وحدات صوتيّة نحوية كما في الفعل الماضي الصحيح المُسنَد إلى ألف الاثنين وجاء بعده ساكن، نحو:

الطالبان كتبوا الواجب :

كَتَبَا الْوَأَجِبَ ← كَ + تَدَ + بَالِ + وَ + جَدَ + بَ
ص ح ص + ص ح ص + ص ح ص + ص ح + ص ح + ص ح

كَتَبَا الْوَأَجِبَ ← كَ + تَدَ + بَلِ + وَ + جَدَ + بَ
ص ح ص + ص ح ص + ص ح ص + ص ح + ص ح + ص ح

فلاشك أنّ التّقصير وحده هو الذي يجري به اللسان العربي، إثارةً للسهولة في النطق، فالنظام قرّر الحركة الطويلة، والسيّاق المتحرّك قرّر تقصير الحركة. غير أنّ الكتابة لا تُعبّر عن هذه الإجراءات الصوتيّة.

ظاهرة الإسكان

ترجع القيمة الصوتيّة لهذه الظاهرة إلى التّخلص من توالي الأمثال عن طريق ذهاب الحركة بفعل السيّاق الاستعمالي. أجمع النحويّون على بناء الفعل الماضي على الفتح ((اعتقاداً منهم إنّ صيغة (فَعَلَ) تمثّل الماضي المُجرّد خالياً من أية لواصق ضميريّة)) (39). وحاول بعضهم تقديم الأسباب التي تقف وراء بناء الفعل على الحركة إلى ((أنّ الجرّ لما مُنِع من الفتح وهو كسرٌ عارض، فالكسرُ اللازم أولى أن يُمنع، فهذا لم يجز أن يُبنى على الكسر. ولم يجز أن يُبنى على الضّم؛ لأنّ العرب يجتزئ بالضّمّة عن الواو، فيقول في (قاموا): قامَ ... فلو بُني على الضّمّ لالتبسَ بالجمع في بعض اللغات، فعِدِلَ عن الضّمّ مخافة الإلباس، والكسرُ لما ذكرناه، فلم يبقَ إلّا الفتح فُبِنِيَ عليه)) (40)، وكذلك لَحَفَةُ الفتح (41).

ثمّة تغييراتٍ صوتيّة تحدث عند إسناد الفعل الماضي إلى ضمائر التّكلم والخطاب تمثّل بإسكان آخره، والسكون هو ذهاب الحركة، نحو: كَتَبْتُ، و كَتَبْنَا. وقد فسّر النحاة القدامى حدوث هذه الظاهرة لتجنّب اجتماع أربع متحرّكات في صيغة (فَعَلْتُ) باعتبارها كلمة من جزءٍ واحد (42). إذ صرّح ابن هشام أنّ هذا السكون إنّما هو عارض أوجبه كراهتهم لتوالي أربع متحرّكات (43).

إنّ مُعاملة صيغة (فَعَلْتُ) كلمة واحدة لا كلمتين هو ما نَفَعَ النحاة إلى وصف حركات هذه الصيغة الفعلية بأنّها حركات لوازم لإخراج حركة ضمير المفعول في نحو (صَرَبَكَ) من هذا الحكم؛ ((لأنّ ضمير المفعول يقع كالمفصل من الفعل)) (44)، وتُعدّ التفاتتهم هذه ذكياً لتعليل هذه الظاهرة (45).

اتَّفَق المحدثون مع القدامى في تفسير بناء الفعل الماضي على السكون عند اتِّصاله باللاحقة الإسنادية، فيقول الدكتور رمضان عيد التواب: ((ومن النَّظام المقطعي في العربية الابتعاد عن توالي أربعة مقاطع من النَّوع الأول، وهذا هو السَّرّ في تغيير نظام المقاطع في الفعل الماضي الثلاثي المتَّصل بضمير الرَّفع المتحرِّك إلى مقطعين من النَّوع الأول بينهما مقطع من النَّوع الثالث ، مثل: (ضَرَبْتُ) بدلا من توالي أربعة مقاطع من النَّوع الأول (ضَرَبْتُ)⁽⁴⁶⁾، فأحدث السِّياق الصَّوتي تناسُّقا بين مقاطع الكلمة عن طريق الإسكان، ويجري التَّحوُّل الدَّخلي على النَّحو الآتي:

كَتَبَ ← ka / ta / ba

ص ح / ص ح / ص ح

كَتَبَ + تْ ← ka / ta / ba / tu (بحسب النظام) كَتَبَ + تْ ← ka / tab / tu (بحسب السياق)
ص ح / ص ح / ص ح ص ح / ص ح / ص ح

أما عن اتِّصال الفعل الماضي بنون النسوة فنذكر كتب اللغة أنَّه يعود إلى أصله، وهو البناء على السكون، ومردِّ ذلك في نظر القدماء والمحدثين كراهية توالي المقاطع المفتوحة⁽⁴⁷⁾، فيحدث عند اتِّصال الماضي باللاحقة المتحرِّكة (نون النسوة) تغيير مقطعي في بنية الفعل وعلى النَّحو الآتي:

كَتَبَ + نَ ← ka / ta / ba / na (بحسب النظام) كَتَبَ + نَ ← ka / tab / na (بحسب السياق)
ص ح / ص ح / ص ح ص ح / ص ح / ص ح

فبسقوط حركة بناء الفعل تشكَّل مقطع جديد هو (ص ح ص) بدلا من المقطعين (ص ح / ص ح).

وهناك حالات متعدِّدة لغياب الحركة والتي تُعد حلاً لمشكلة النَّظام حال تطبيقه، ومن هذه الحالات: المضارع الذي تتَّصل به نون النسوة أو نون التوكيد، ولتوضيح ذلك في مثال نقمه فنقول: إنَّ الفعل (يَكْتُبُن) في الجملة : (الطَّالِبَاتُ يَكْتُبُنَ واجباتهنَّ) جاء في موضع الرَّفع، والنَّظام يقرِّر أنَّ دليل الرَّفع الضَّمُّ، فكان الأصل أن يأتي الفعل بهذه الصَّيغة (يَكْتُبُن) بضمِّ الباء. وكذلك عندما يكون هذا الفعل منصوباً في مثل: (لَنْ يَكْتُبُنَ)، فالأصل فيه: (لَنْ يَكْتُبُن).

والمسوَّغ الصَّوتي لحذف الحركة الإعرابية صعوبة النُّطق، وإن كان ممكناً نُطق الفعل مُعرباً على أصله، وإتِّمَّ صاروا إلى التَّسكين لأنَّ فيه تخفيفاً وتيسيراً ((وتقليلًا من الطَّاقة الصَّوتية التي تُبدل فيما لو نُطقت الباء مُتحرِّكة))⁽⁴⁸⁾. والكتابة الصَّوتية توضَّح ذلك:

حالة الرَّفع: yak/tu/bu/na ← yak/tub/na

حالة النَّصب: yak/tu/ba/na ← yak/tub/na

نخلص إلى أنَّ التغيير الصَّوتي الحاصل له أثر واضح على مستوى النَّحو قاعدةً وإعراباً.

ومن المفيد ذكره هنا أنَّه قد يحدث في التركيب عكس ما ذكرناه ؛ فقد يُبدل السياق السكون بالحركة ، مما يؤشِّر على ديمومة حركة الأصوات داخل الوحدة اللغوية. فإذا نظرنا في فعل الأمر المؤكِّد بالتَّوْن المُسنَد للمفرد وجدنا المسوَّغ لبنائه على الفتح مسوَّغاً صوتياً خالصاً، فالنَّظام يقرِّر أنَّ أصل الفعل: (اكتُبُنْ)، وفي هذا ثقلٌ على النُّطق، فاتَّخذ السِّياق مسار التَّخفيف لتجنُّب هذا الثَّقل عن طريق فتح آخر الفعل (الباء) فصار: (اكتُبُنْ)، والكتابة الصَّوتية توضَّح ذلك:

uk/tu/ban/na ← uk/ tubn/na

ولا يختلف الأمر في المؤكِّد بنون التَّوكيد الخفيفة ، فأصل الفعل: (اكتُبُنْ)، وفي هذا ثقلٌ على النُّطق، و بُغية التَّخفيف من هذا الثَّقل يُبنى الفعل على الفتح، فتحوُّل السكون إلى الحركة، فصار الفعل (اكتُبُنْ)، والكتابة الصَّوتية توضَّح ذلك:

uk/tu/ban ← uk/ tubn

الخاتمة

- إنّ للسياق الصوتي دوراً بارزاً في الاستعمال اللغوي؛ لأنه يقدّم حلولاً لمطالب النظام عن طريق إجراءات تمتاز بطبيعتها الصوتية. ولعلّ أبرز النتائج التي توصل إليها هذا البحث :
- 1- إنّ التخفيف والاقتصاد بالجهد هو الغاية التي يلجأ إليها اللسان العربي من أجلها إلى أحداث عمليات الإدغام والإسكان والاختصار الكمي والحذف.
 - 2- باستخدام الكتابة الصوتية والتحليل المقطعي تمكّن الباحث من الوصول إلى تفسير الظواهر الناجمة عن تفاعل الأصوات في التركيب.
 - 3- ليس شرطاً أن يوافق السياق مطالب النظام؛ فالسياق متحرك ومتغير والنظام ثابت.
 - 4- للظواهر السباقية قيمة صوتية يمكن أن تؤثر في النظام النحوي إعراباً وقاعدةً.
 - 5- تتأزّع التأثير بين العاملين النحوي والصوتي في التركيب.
 - 6- من خلال التحليل الصوتي تبين أنّ هناك فرقاً بين الحذف والاختصار في الصوائت الطويلة.
 - 7- الواو والياء الصائتان في الدرس الصوتي الحديث حركات طويلة، والحركات لا يمكن أن تكون ساكنة

الهوامش

- (1) ينظر: مقاييس اللغة، ابن فارس (دَعَم) 339.
- (2) ينظر: التعريفات، الجرجاني 71، و شرح الشافية، الاستراباذي 235/3.
- (3) ينظر: الكتاب، سيبويه 104/4-105، و المقتضب، المبرّد 333/4، و الجمل، الزجاجي 413-414.
- (4) ينظر: معاني القرآن، الفراء 354/1.
- (5) التصريف الملوكي، ابن جني 93، و ينظر: الخصائص، ابن جني 139-140، والنشر، ابن الجزري 274/1.
- (6) ينظر: التصريف الملوكي 93.
- (7) التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث 67.
- (8) ينظر: المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدامى في ضوء علم اللغة المعاصر 182.
- (9) ينظر: علم الصرف الصوتي 55.
- (10) ينظر: العربية معناها ومبناها 262، و النحو والسياق الصوتي 79.
- (11) ينظر: الأصوات اللغوية، أنيس 178.
- (12) ينظر: القرينة الصوتية في النحو العربي 343.
- (13) ينظر: اللغة العربية بين القواعدية والمنتقي في ضوء الأفضلية 100، و علم الأصوات النحوي 84-85.
- (14) ينظر: إدغام الفراء، السيرافي 36، و البحر المحيط 39/2.
- (15) ينظر: ضياع الحركات في النظام المقطعي في الإدغام الكبير عند أبي عمرو بن العلاء
- (16) الإدغام الكبير في القرآن، الداني 40-41، و ينظر: المقتضب، المبرّد 334/1.
- (17) ينظر: القرينة الصوتية في النحو العربي 343.
- (18) ينظر: منهج الدرس الصوتي عند العرب 229.
- (19) ينظر: الصّاحبي في فقه اللغة 205.
- (20) اللغة العربية معناها ومبناها
- (21) ينظر: علم الأصوات النحوي 225.
- (22) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها 268، و النحو والسياق الصوتي 96.
- (23) ينظر: شرح الكافية، ابن مالك 59/2.

- (24) ينظر: علم الأصوات النحوي 172.
- (25) ينظر: دراسة في قواعد النحو العربي 50.
- (26) ينظر: الكتاب 156/4.
- (27) التصريف الملوكي 35-36، وينظر: التبصرة والتذكرة 723/2-724.
- (28) ينظر: غاية المرید في علم التّجويد 191.
- (29) أسس علم اللغة 88.
- (30) ينظر: المختار المفيد في علم التّجويد 82.
- (31) ينظر: التّقاء السّاكنين بين الحقيقة والوهم 46.
- (32) ينظر: دراسات في علم اللغة ، كمال بشر 201، و أثر البنية المقطعية في توجيه الظاهرة النحوية 31.
- (33) ينظر: علم الأصوات النحوي 173.
- (34) ينظر: الغاية في القراءات العشر 441-445.
- (35) الكتاب 156/4.
- (36) ينظر: علم الأصوات النحوي 177.
- (37) ينظر: ظاهرة المقطع الصوتي في اللغة العربية 131.
- (38) ينظر: دراسة في قواعد النحو العربي 65.
- (39) الماضي المجرد، الشايب 113.
- (40) شرح المفصل 208/4-209، وينظر: أسرار العربية 315.
- (41) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح 36/1.
- (42) ينظر: الكتاب 192/4، والأصول لابن السراج 49/1.
- (43) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك 22/1.
- (44) شرح المفصل 209/4.
- (45) ينظر: أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة 138.
- (46) التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه 63.
- (47) ينظر: التفسيرات الصوتية للظواهر النحوية 183.
- (48) علم الأصوات النحوي 345.

المصادر

القرآن الكريم.

1. أثر البنية المقطعية في توجيه الظاهرة النحوية ، شواهنة، سعيد، مجلة اماراباك، الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا، مجلد 4، عدد 9، 2013م.
2. أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية ، الشايب، فوزي، (أريد: عالم الكتب الحديث، ط 1 ، 2004م).
3. إدغام القراء ، السيرافي ، ابو سعيد، تحقيق: محمد الرديني، (القاهرة: مطبعة الأمانة ، 1984م).
4. الإدغام الكبير في القرآن، الداني، أبو سعيد، تحقيق ودراسة: عبد الرحمن حسن العارف، (بيروت:عالم الكتب، ط1، 2003م).
5. أسرار العربية ، أبو بركات الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد(ت577م)، تحقيق: فخر صالح قدارة (بيروت: دار جيل 1995م) .
6. أسس علم اللغة، ماريوباي، ترجمة: أحمد مختار عمر ، (القاهرة، عالم الكتب، ط8 ، 1998م).
7. الأصول في النحو، ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل (ت316ه)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي (بيروت: مؤسسة الرسالة ، ط3، 1996م).

8. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، الأنصاري ، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن هشام (ت761هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، (بيروت: منشورات المكتبة العصرية، د.ت).
9. تفسير البحر المحيط، الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف (ت745هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود و علي محمد معوض، (بيروت: دار الكتب العلمية ، ط1، 1993م).
10. التبصرة والتذكرة، الصيمري، أبو محمد عبد الله بن علي بن إسحاق (ت436هـ)، تحقيق: فتحي أحمد مصطفى (المملكة العربية السعودية: جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، ط1، 1982م).
11. التصريف الملوكي، أين جتي، أبو الفتح عثمان (ت392هـ)، تصحيح: محمد الحموي، ط1 (د.ت).
12. التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، عبد التواب، رمضان، (القاهرة: مكتبة الخانجي، ط3، 1997م).
13. التفسيرات الصوتية للظواهر النحوية ، نزال، نبيل نبيل، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن، 2004م.
14. النقاء الساكنين بين الحقيقة والوهم، عابنة، جعفر نايف، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، عدد66، كانون الثاني - حزيران ، 2004م.
15. دراسات في علم اللغة - القسم الأول، بشر، كمال محمد، (القاهرة: دار المعارف، الطبعة الثانية، 1971).
16. دراسة في قواعد النحو العربي، كمال الدين، حازم علي، (القاهرة: مكتبة الآداب ، 1997م).
17. شرح الكافية الشافية، ابن مالك، أبو عبد الله جمال الدين محمد ابن عبد الله (ت 672هـ)، تحقيق: علي محمد معوض (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1).
18. شرح المفصل للزمخشري، ابن يعيش، أبو البقاء يعيش بن علي (ت643هـ)، تحقيق: د.أميل بديع يعقوب، (بيروت: دار الكتب العلمية ، ط1، 2001م).
19. الصحابي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها ، ابن فارس ، أبو الحسين أحمد (295هـ)، تحقيق: مصطفى الشويبي (بيروت: مؤسسة بدران للطباعة ، 1963م).
20. ضياع الحركات في النظام المقطعي في الإدغام الكبير عند أبي عمرو بن العلاء، أمانة صالح الزعبي، بحث منشور في المجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت ، العدد 25/99، 2007م.
21. ظاهرة المقطع الصوتي في اللغة العربية، كمال الدين، حازم علي، (القاهرة: مكتبة الآداب، د.ت).
22. علم الأصوات النحوي ، استيتية، سمير شريف، (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2012م).
23. غاية المرید في علم التجويد، نصر، عطية قابل، (القاهرة: دار الحرمين للطباعة، ط4 ، 1994م).
24. الغاية في القراءات العشر ، الأصهباني، أبو بكر أحمد بن الحسين بن مهران (ت 381هـ) ، دراسة وتحقيق: محمد غياث (الرياض: دار الشواف ، ط2 ، 1411هـ).
25. القرينة الصوتية في النحو العربي، عبد الله بن محمد الأنصاري، دكتوراه، غير منشورة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، 2013م.
26. الكتاب ، سيبويه، عمرو بن عثمان (ت 180هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون (بيروت: عالم الكتب، 1983م).
27. اللغة العربية بين القواعدية والمتبقي في ضوء الأفضلية دراسة وصفية تحليلية، يحيى عابنة، أريد: دار الكتاب الثقافي.
28. اللغة العربية معناها ومبناها ، حسان، تمام، (القاهرة: عالم الكتب، ط6 ، 2009م).
29. الماضي المجرد ومسألة البناء على الفتح، الشايب، فوزي حسن، جامعة الملك سعود ، مجلة كلية الآداب، المجلد الثالث، عدد 1991م.
30. المختار المفيد في علم التجويد، باوزير، الشيخ أمين بن سعيد بن عوض، (جدة: دار العليان ، ط1، 1988م).
31. المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد (ت471هـ)، تحقيق: كاظم بحر المرجان، (بغداد: وزارة الثقافة والإعلام، 1982م).
32. المقتضب، المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت 286هـ)، تقديم: اميل بديع يعقوب (بيروت: دار الكتب العلمية ط1، 2001م).
33. منهج الدرس الصوتي عند العرب ، علي خليف حسين، دار الكتب العلمية 2011م.
- النحو والسيق الصوتي ، كشك، أحمد، (القاهرة: دار غريب، ط1 ، 2006م).